CD/PV.1200

27 January 2011

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائتين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الخميس ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الساعة ١٠/١٥

الرئيس: السيد ماريوس **غرينيوس**..... (كندا)

(A) GE.11-60569 080512 290512

الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)*: زملائي الأعزاء، أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢٠٠ لمؤتمر نزع السلاح، وهي أيضاً جلستنا الثالثة في هذا الأسبوع. أعتقد أنه كان لنا تبادل مهم للآراء مع السيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة. وكما تعلمون، كان وقته ضيقاً جداً، ولكنه حرص مع ذلك على الاستماع لكل من طلبوا تناول الكلمة، ومكث معنا حتى نهاية قائمة المتكلمين. إني أتوق إلى معرفة ما ستتمخض عنه هذه المناقشات غير الرسمية.

أود أن أرحب اليوم ترحيباً حاراً بضيفتنا، السيدة روز غوتمولر، مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون مكتب تحديد الأسلحة والتحقق والامتثال. أعتقد أنها، بعد الأخبار الجيدة الواردة عن تصديق الغرفة العليا للبرلمان الروسي على معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت)، تود أن تقول بضع كلمات بشأن هذا الموضوع. ومن ناحية أخرى، فإن قائمة المتكلمين لهذا اليوم طويلة نسبياً. وستلي الاتحادَ الروسي هنغاريا باسم الاتحاد الأوروبي، ثم بيلاروس فالجزائر واليابان وهولندا ولربما أيضاً متكلمون آخرون. السيدة غوتمولر، تفضلي لك الكلمة.

السيدة غوتمولر (مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون مكتب تحديد الأسلحة والتحقق والامتثال) *(تكلمت بالإنكليزية)*: أنا سعيدة بوجودي بينكم اليوم في بداية دورة عام ٢٠١١ لمؤتمر نزع السلاح. إن المؤتمر هو هيئة المجتمع الدولي الوحيدة الدائمة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن اتفاقات الحد من التسلح ونزع السلاح وعدم الانتشار. فلا يزال بالتالي هيئة حيوية بالنسبة لنا.

إننا، سيدي الرئيس، نشعر بالارتياح لنشاطكم وحماسكم وتصميمكم على الدفع قدماً بالمؤتمر، ولا سيما للدعوة التي وجهتموها إلينا، أنتم والسيد أوردزونيكيدزه، الأمين العام للمؤتمر، لنشارك على مستوى الوزراء في الجلسات الافتتاحية. إننا نعتقد أنه كلما ركزنا اهتمامنا على الوضع الحالي لمؤتمر نزع السلاح سيصر المجتمع الدولي على وضع هذه الهيئة المهمة على المسار الصحيح. ويمكنكم أن تعولوا على دعم حكومة بلدي الثابت للجهود التي تبذلونها أنتم وزملاؤكم من أجل تحريك هذه الهيئة. إن السفيرة كينيدي والوفد الأمريكي على استعداد لمساعدتكم في عملكم المهم.

لقد وضع مؤتمر نزع السلاح والهيئات التي سبقته اتفاقات مهمة لتحديد ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. فمن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية مروراً باتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تساهم الإنجازات البارزة والملموسة لهذه الهيئة بشكل جوهري في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

عندما عرض الرئيس أوباما، وهو يتكلم في براغ في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، تصوره لعالم خال من الأسلحة النووية، اعترف بضرورة إيجاد الظروف الملائمة لقيام عالم من هذا

القبيل. وتعمل الإدارة الأمريكية بجدية من أجل هذا البرنامج الذي يرمي إلى وضع حد لانتشار الأسلحة النووية وإلى تقليص الترسانات النووية وضمان أمن المواد النووية.

وفي العام الماضي، تعهد المجتمع الدولي بإعطاء نفَس جديد للبرنامج العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. وقد سعدت الولايات المتحدة بمساهمتها النشيطة في هذا المسعى. وساهم مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، بصفة خاصة، إلى حد كبير جداً في إحياء الجهود المتعددة الأطراف من أجل تعزيز الأمن الدولي. وبهذه المناسبة، جددت الأطراف التزامها بتحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة واعتمدت خطة لتنفيذ تلك الأهداف قائمة على ركائز المعاهدة الثلاث المتمثلة في عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية، وأحيت الثقة في النظام العالمي الذي يشكل أساس المعاهدة. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم مؤتمر قمة واشنطن للأمن النووي وإبرام معاهدة ستارت جديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في الزخم الهائل لإحراز مزيد من التقدم.

ونشيد بالجهود التي يبذلها السيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة، لتعزيز الأهداف المتعددة الأطراف في مجال الحد من التسلح وعدم الانتشار ونزع السلاح، ونؤيد بلا تحفُّظ النداء الذي وجَّهه يوم أمس إلى مؤتمر نزع السلاح. ونعتقد، كما أكد ذلك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أن الجمود غير مبرَّر على الإطلاق بالنظر إلى الإنجازات السابقة في مؤتمر نزع السلاح ونظراً إلى أنه استطاع بالفعل إحراز تقدم حتى في وضع سياسي واستراتيجي معقد. ولكن هذه الهيئة المتعددة الأطراف للتفاوض لم تعد تحرز أي تقدم منذ ما يقرب من خمسة عشر عاما.

وفي الحقيقة، كانت ثمة تباشير الأمل وانطلاقات خاطئة، على غرار ما حصل مؤخراً، في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، عندما نلتُ آخر مرة شرف إلقاء كلمة في جلسة عامة والتكلم عن أهداف هذه الهيئة. وحينها، تفاهم مؤتمر نزع السلاح على برنامج عمل متوازن وشامل للتفاوض بشأن معاهدة يمكن التحقق من تنفيذها بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية وإجراء مناقشات جوهرية بشأن نزع السلاح النووي والضمانات الأمنية السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء.

لقد كان أملنا كبيراً أن يتيح أخيراً اتفاق عام ٢٠٠٩، الذي شكَّل موضوع الوثيقة CD/1864، إمكانية إخراج مؤتمر نزع السلاح من سباته الطويل. ونعلم أنه، لسبب واضح، لم يحصل شيء من ذلك. وكما أشارت إلى ذلك أساساً حكومة بلدي في أيلول/سبتمبر الماضي خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي نظمه الأمين العام في نيويورك، فقد غيَّر بلد واحد – وهو بلد صديق للولايات المتحدة – رأيه ومنع مؤتمر نزع السلاح من تنفيذ برنامج عمله.

وبالتالي، يبدأ مؤتمر نزع السلاح دورته السنوية الخامسة عشرة منذ اختتام المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون أن يستعيد نبض حياته.

ويمكننا بل يجب علينا أن نفعل أفضل من ذلك. إنه لا يُعقَل أن ننتظر إلى ما لا نهاية أن يفتتح مؤتمر نزع السلاح المفاوضات بخصوص معاهدة بشأن المواد الانشطارية ويُجري مناقشات جادة بشأن المواضيع الأخرى التي تشغل الدول الأعضاء. وبعد كل الإنجازات المحرزة منذ عامين على صعيد الحد من التسلح ونزع السلاح وعدم الانتشار، علينا أن نتطلع إلى الأمام ونتحرك، ولا سيما في سياق هذه الهيئة، التي هي أهم هيئة دولية للحد من التسلح.

منذ وقت طويل ومسألة المواد الانشطارية تبرز ضمن الأهداف الرئيسية للجهود المتعددة الأطراف للحد من التسلح. إن معاهدة من هذا القبيل ستوفر أساساً متيناً لجهود نزع السلاح في المستقبل وستساهم في الحفاظ على التقدم المحرز منذ انتهاء الحرب الباردة في مجال الحد من التسلح. وهذا من بين التدابير الأساسية الموصى بها في الوثيقة الختامية المعتمدة في ختام مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وستضطلع الآليات المنشأة في إطار معاهدة مكرسة لهذه المسألة لمراقبة المواد الانشطارية بطريقة يمكن التحقق منها بدور مهم في تعزيز الثقة بين الدول المعنية وستساهم في إيجاد ظروف مواتية لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

هذا، ولا توجد هيئة عالمية واحدة أخرى مؤلفة من الدول ذات السيادة أفضل من المؤتمر للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونعترف ببساطة بأن معاهدة من هذا القبيل قد تكون لها آثار عميقة بالنسبة لأمن البلدان التي تملك منشآت غير مشمولة بضمانات، من قبيل الولايات المتحدة الأمريكية. ووفقاً للنظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح ولمبدأ توافق الآراء الذي يحكمه، سيمكن لكل دولة من الدول الممثَّلة هنا الدفاع عن مصالحها والحرص على ألاّ تضر المعاهدة التي ستُبرَم في المستقبل بمصالحها الحيوية.

إن مكمن أي اهتمام بالسعي إلى التفاوض بخصوص معاهدة بشأن المواد الانشطارية في سياق هذه الهيئة هو بالتحديد مبدأ توافق الآراء الذي يشكل أساس عملها الجوهري. وينبغي ألاّ يخشى أي بلد نتيجة المفاوضات، وينبغي ألاّ يفكر أي بلد في أن يسيء استعمال مبدأ توافق الآراء لما ينطوي عليه ذلك من خطر إعاقة رغبة الدول الأخرى في استئناف الجهود الجادة والمفاوضات بشأن نزع السلاح.

إن الوقت ضيق. وباختصار، آن الأوان ليوافق أعضاء هذه الهيئة على برنامج عمل وليبدأوا التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي حالة غياب وسيلة لإجراء هذه المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، سنجد أنفسنا مضطرين إلى التفكير في حلول أخرى. وقد ترددت الدعوات إلى إيجاد حلول بديلة إلى حد كبير خلال الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في العام الماضي وأثناء دورة اللجنة الأولى للجمعية العامة التي أعقبته. وكلما ازداد تأخر مؤتمر نزع السلاح، ازدادت هذه الدعوات.

وإن لم نتمكن من التفاهم الآن على بدء المفاوضات تمهيداً للتفاوض في معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فإننا نؤيد تماماً فكرة عقد مناقشات جدية في جلسة عامة

بشأن المسائل العامة المتصلة بهذه المعاهدة، تدعمها المناقشات التقنية للخبراء بشأن القضايا المحددة التي من شأنها أن تثري مناقشاتنا. ولن يحل النهج محل المفاوضات الفعلية، ولكن هذا التمرين الفكري سيمهد السبيل لما سيكون، بالتأكيد، تفاوضاً عسيراً.

ونحث كل دولة من الدول الأعضاء على إيفاد خبراء علميين وتقيين في مجال المواد الانشطارية إلى جنيف لإثراء مناقشاتنا في الأسابيع القادمة. وسيلحق بي خبراء أمريكيون هنا في غضون بضعة أسابيع. وسوف يتسنى لهم المساهمة في المناقشات في مؤتمر نزع السلاح وعقد اجتماعات على هامش الجلسات مع الوفود التي يهمها الأمر. ونتطلع إلى المساهمة في هذه المناقشات بشأن مسألة المواد الانشطارية، سواء في جلسة عامة أو في جلسة غير رسمية أو في موضع آخر في قصر الأمم، ونأمل أن تمكننا هذه المناقشات من تسليط الضوء على وجهة نظرنا الخاصة وعلى وجهة نظر غيرنا. إن الولايات المتحدة مستعدة أيضاً لتناول المسائل الأخرى التي تكتسي أهمية بالنسبة لغيرها من أعضاء مؤتمر نزع السلاح.

أود الآن أن أقول بضع كلمات بخصوص بعض المسائل المحورية المطروحة على هذه الهيئة. إن الإدارة الأمريكية تشعر بالارتياح لإعلان مجلس الشيوخ الأمريكي، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر الماضي، تأييده للتصديق على معاهدة ستارت الجديدة. وأثناء المكالمة الهاتفية التي أعرب خلالها الرئيس أوباما عن تعازيه للرئيس ميدفيديف عقب مأساة مطار دوموديدوفو، اغتنم الفرصة لتهنئة محاوره بمناسبة التصويت الإيجابي في مجلس الدوما. ويوم أمس، حصل تصويت إيجابي آخر في مجلس الاتحاد، وهذا خبر رائع. وسيتلو العمليةَ التشريعيةَ تبادلٌ لصكي التصديق سيشكل إشارة بدء نفاذ المعاهدة.

وعندما تُنفَّذ المعاهدة بالكامل، سيتراجع عدد الرؤوس النووية الاستراتيجية المنشورة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الروسي إلى ما كان عليه في الخمسينات من القرن الماضي. وتفسح معاهدة ستارت الجديدة المجال لمستويات جديدة ولتخفيضات جديدة للترسانات النووية. وكما أعلن الرئيس أوباما، وهو يوقع معاهدة ستارت الجديدة في براغ في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠، تعتزم الولايات المتحدة أن تتفاوض مع الاتحاد الروسي، بعد دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ، بشأن تخفيضات جديدة لترسانات الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، ولا سيما غير المنشورة منها.

وأظهر مجلس الشيوخ الأمريكي بجلاء رغبته في خفض مستوى التفاوت العددي بين الترسانات النووية غير الاستراتيجية أو التكتيكية للولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ذلك أن المجلس يحث الولايات المتحدة، في قراره الاستشاري من خلال موافقته على التصديق على المعاهدة، على الدخول مع روسيا في مفاوضات لتحديد وخفض الأسلحة النووية التكتيكية خلال السنة التي تعقب دخول معاهدة ستارت الجديدة حيز النفاذ. والأعمال جارية بالفعل في واشنطن للتحضير لهذه المفاوضات الجديدة مع الاتحاد الروسي.

وتعتزم الولايات المتحدة أن تحافظ على تقليدها العريق المتمثل في توخّي الشفافية في مجال الأسلحة النووية الذي يتجلى في البيانات العددية المتعلقة بمخزوناتنا التي قُدِّمت أثناء مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ والوثائق والبلاغات العديدة التي نشرناها قبل المؤتمر وخلاله وبعده. ومتابعةً لمؤتمر الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ والمكرّس لمسائل التحقق والشفافية وتدابير بناء الثقة، ينبغي لهذه الدول الخمس أن تلتقي مجدداً قبل نهاية العام للنظر مرة أخرى في هذه المسائل في سياق جهودنا الرامية إلى تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

وتؤيد الولايات المتحدة مبدأ إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية لأنها يمكن، إذا احترمتها البلدان المعنية، أن تساهم في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي، وفي تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار. ونعتقد أن البروتوكولات الملحقة بالمعاهدات المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية تشكل أفضل وسيلة لتنفيذ الضمانات الأمنية السلبية الملزمة قانوناً.

وخلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية، السيدة هيلاري رودام كلينتون، أن الولايات المتحدة ستقدم إلى مجلس الشيوخ البروتوكولات الملحقة بالمعاهدات المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا ومنطقة جنوب المحيط الهادئ، وذلك بغرض التشاور بشأنها والموافقة على التصديق عليها. كما أوضحت أن الولايات المتحدة على استعداد للتشاور مع الأطراف في المعاهدات المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا بغرض التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يمكن من توقيع البروتوكولات الملحقة بهذه المعاهدات. ومنذ مؤتمر الاستعراض، تُبذَل جهود حثيثة لاحترام هذه الالتزامات، ونحن مستعدون للتحاور بشكل بنّاء مع الأطراف المعنية.

إن السياسة الفضائية للولايات المتحدة، التي أعلِنت في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، تعكس المبادئ والأهداف التي ينبغي اعتمادها لتحديد توجه برامج الولايات المتحدة وأنشطتها في المجال الفضائي. وينص أحد أحكام هذه السياسة على أن تحرص الولايات المتحدة على تعزيز تدابير الشفافية الواقعية والطوعية من أجل توطيد الاستقرار في الفضاء بغرض الحد من مخاطر وقوع الحوادث وسوء التفسير وفقدان الثقة.

ولتنفيذ هذا الجانب من السياسة، تواصل الولايات المتحدة مشاوراتها مع الاتحاد الأوروبي في إطار مبادرتهما الرامية إلى تنفيذ سلسلة من تدابير الشفافية وبناء الثقة تُعرَف باسم مدونة السلوك للأنشطة الفضائية. ونعتزم اتخاذ قرار خلال الأسابيع القادمة بشأن توقيع مدونة السلوك والتعديلات المحتملة التي قد ينبغي إدخالها عليها.

وبالإضافة إلى ذلك، نتطلع إلى العمل مع زملائنا من المجتمع الدولي داخل فريق الخبراء الحكوميين المُنشأ بموجب القرار ٦٨/٦٥ الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها

الخامسة والستين. ونأمل أن يشكل فريق الخبراء الحكوميين هذا آلية بناءة مؤاتية للتفكير في تدابير واقعية وطوعية للشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء ولتسوية المشاكل الحقيقية.

وخلال فترة زمنية قصيرة، ستعلن الولايات المتحدة استراتيجيتها الوطنية للأمن في الفضاء. وعلى غرار السياسة الفضائية الوطنية، ستقوم الاستراتيجية على مبدأ المصلحة المشتركة. فمن مصلحة جميع القوى الفضائية فعلاً أن تشجع الاستخدام المسؤول والسلمي والآمن للفضاء.

وفيما يتعلق بالحد من التسلح، أُشير في السياسة الفضائية الوطنية إلى أن الولايات المتحدة ستدرس المفاهيم والاقتراحات المتعلقة بالفضاء التي تستجيب لمعياري المساواة والتحقق الفعال وتساهم في تعزيز أمن الولايات المتحدة وحلفائها. ولا تزال الولايات المتحدة تؤيد مسألة إدراج ولاية قوامها المناقشة وليس التفاوض في برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح فيما يخص بند جدول الأعمال المتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء.

أما بخصوص المسائل الأخرى المهمة، فقد أعادت وزيرة الخارجية الأمريكية، السيدة هيلاري رودام كلينتون، تأكيد رغبة الولايات المتحدة في التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وستواصل إدارة أوباما بذل كل ما في وسعها لكي يتعامل مجلس الشيوخ إيجاباً مع هذه المعاهدة، بالتعاون الوثيق مع هذه الهيئة، ومن أجل تعزيز الدعم الدولي لهذا الصك.

وبينما تعد الإدارة لنظر مجلس الشيوخ في المعاهدة، تشارك الولايات المتحدة كذلك في مجموعة من أنشطة اللجنة التحضيرية لمنظمة المعاهدة، وذلك من منظور بدء نفاذ هذا الصك، وبخاصة فيما يتعلق بنظام التحقق المُنشأ بموجب المعاهدة. ويعمل الخبراء التقنيون الأمريكيون بتعاون وثيق مع نظرائهم في الأمانة التقنية المؤقتة على استكشاف الجهود المشتركة التي من شأنها تعزيز وسائل مختلف شبكات نظام الرصد الدولي ووظائف مركز فيينا الدولي للبيانات.

وبعد ثماني سنوات من الغياب، يعمل الخبراء الأمريكيون بنشاط من أجل تعزيز فعالية جهاز التفتيش الميداني التابع لنظام التحقق، سواء من الناحية الإجرائية أو من الناحية التقنية. كما تكفلت الولايات المتحدة كلياً بتكلفة تشغيل وصيانة وتطوير محطات نظام الرصد الدولي الإحدى والثلاثين التي أُسندت إليها بموجب المعاهدة.

ويمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يفخر بتحقيقه إنجازات مهمة على مر السنين. ومن بين هذه الإنجازات الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة البيولوجية. وقد عُيِّنت السيدة لورا كينيدي، سفيرة الولايات المتحدة لدى مؤتمر نزع السلاح، مؤخراً أيضاً ممثلة خاصة للولايات المتحدة معنية بالمسائل المتصلة بالاتفاقية المتعلقة بالأسلحة البيولوجية. وتتمثل المهمة الأساسية الموكلة إليها في سياق التحضير لمؤتمر الاستعراض السابع للاتفاقية في قيادة الجهود التي تقوم بها الولايات

المتحدة بالتعاون مع أطراف أخرى، يوجد كثير منها هنا اليوم، من أجل إنجاح ذلك المؤتمر والإعداد للمستقبل.

ونعتقد أن مؤتمر الاستعراض ينبغي أن يعتمد قرارات أساسية وكذلك برنامج عمل يمكِّن الاتفاقية من المساهمة إلى حد كبير في تزويد العالم بوسائل مكافحة الأمراض المعدية ومنع الإرهاب البيولوجي وكذلك تعزيز الثقة من خلال تدابير مناسبة لضمان الثقة واحترام أحكام الاتفاقية بشكل فعال. كما ينبغي أن يتخذ مؤتمر الاستعراض تدابير مناسبة لتعزيز دور الاتفاقية باعتبارها حصناً منيعاً يقي من الأسلحة البيولوجية لتعزيز الانضمام إليها على الصعيد العالمي، والاستفادة من آليات التفاعل السابقة لتصبح الإطار الرئيسي المتعدد الاختصاصات لتبادل المعلومات والتنسيق، والتعاون، وتحديد المخاطر البيولوجية والتخفيف من حدة آثارها وإدارتها.

إننا نتطلع إلى التعاون بشكل وثيق مع الدول الأطراف في الاتفاقية من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة في سياق مؤتمر الاستعراض، تحت القيادة النيرة لرئيسكم وزميلكم في مؤتمر نزع السلاح، السفير فان دن إجيسيل.

وختاماً، تميز العامُ الماضي بإنجازات في ميدان الحد من التسلح وعدم الانتشار ونزع السلاح. ولم تتحقق هذه الإنجازات بمحض الصدفة. لقد تطلبت التزاماً ثابتاً وعملاً جاداً من كثير من الشخصيات والحكومات في العالم بأسره. واستلزمت الثقة وروح التوافق ووجود رغبة في الإنصات والحوار.

إننا ماضون قُدماً نحو تحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وسيتطلب هذا النهج التدريجي الوقت والجهد وبُعد النظر من كل واحد منا. فسواءً تعلق الأمر بضمان أمن المواد النووية بمأمن من الإرهابيين، أو بالخفض المنتظم لعدد الأسلحة في العالم، أو برؤيتنا الجماعية لعالم خال من الأسلحة النووية أو بالتزامنا بالعمل بجدية ووضوح من أجل بلوغ هذا الهدف، لدينا إلى حد كبير ما يدعو إلى الشعور بالامتنان وفي نفس الوقت يتبقى لنا الكثير مما ينبغي أن نقوم به.

ويشكل التفاوض بخصوص معاهدة بشأن المواد الانشطارية على أساس توافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح المرحلة المنطقية التالية من عملية نزع السلاح النووي. وعلينا أن نتحرك وبسرعة. فالرهانات كبيرة لأننا لو تركنا مؤتمر نزع السلاح يتلاشى تدريجياً فلن يخدم ذلك المصالح الوطنية الاستراتيجية لأحد. وقد آن الأوان ليستأنف مؤتمر نزع السلاح عمله ويساهم مساهمته الحقة في السلم والأمن الدوليين. سيدي الرئيس، نتمنى لكم كل التوفيق في قيادة أعمال هذه الهيئة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة غوتمولر على بيانها وكذلك على ما قدمته من أحدث المعلومات عن سياسة الولايات المتحدة. لقد أخطأتُ فيما يتعلق بقائمة المتكلمين.

فالوفد النيوزيلندي وليس الوفد الهولندي هو الذي سجل نفسه على القائمة، أظن أنه لـــدي مشكلة خطيرة مع سفير نيوزيلندا. أعطي الكلمة الآن للسفير فاليري لوشينين مـــن الاتحـــاد الروسي.

السيد لوشينين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): شكراً سيدي الرئيس.

أود أولاً وقبل كل شيء أن أرحب ترحيباً صادقاً وحاراً بالـــسيدة غوتمـــولر وأن أشكرها على بيانها البليغ. إننا نشاطركم أساساً الملاحظات التي قدمتموها فيما يتعلق بأهمية ودور المعاهدة الجديدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية. وبخصوص تحسين وتجديـــد العلاقات الروسية – الأمريكية، التي تتميز بمرحلة مهمة على درب نزع الـــسلاح النـــووي وبتعزيز للتدابير الدولية لإقرار الأمن وتوطيد السلم، يجدر التذكير بأن المفاوضـــات كانـــت معقدة بل متشنجة أحياناً. ولكن الجهود التي بذلها الطرفان من أجل تحقيق نتيجـــة إيجابيـــة أفضت في نهاية المطاف إلى النجاح. ويعود الفضل في ذلك بدرجة كبيرة جداً إلى رئيـــسي البلدين وإلى المفاوضين. والدور الذي اضطلعت به السيدة غوتمولر في هذا الـــشأن كـــبير، وأعتقد أن هذا النجاح يعود بدرجة كبيرة جداً إلى أن السيدة غوتمولر تـــتقن الروســـية وأن مفاوضنا الرئيسي، أناتولي أنتونوف، يتقن الإنكليزية. لقد خلصا إلى إيجاد أرضية للتفـــاهم، والحصيلة هي نتيجة جيدة.

أجل، اعتمد مجلس الدوما التابع للجمعية الاتحادية لروسيا منذ يومين، في ٢٥ كانون الثاني/يناير، في القراءة الأخيرة القانون المتعلق بالتصديق على المعاهدة. وينبغي أن أقـــول إن الأمر لم يكن سهلاً. فبعد مناقشات معقدة ومفعمة بالحيوية، صـــوَّت ٣٥٠ نائبـــاً تأييـــداً للمعاهدة وفيما عارضها ٩٦ نائباً. وصحيح أن مجلس الاتحاد – وهو الغرفة العليا للجمعيـــة الاتحادية – صدَّق يوم أمس على المعاهدة بالإجماع. أما وقد انتهت الآن في البلدين المرحلـــة البرلمانية من عملية التصديق، فإننا نأمل أن يضع الرئيسان الروسي والأمريكي في وقت قريب جداً توقيعهما على النصين القانونيين ذوَي الصلة بغرض تبادل صكي التصديق، وهي الخطوة التي ستعلن بدء نفاذ المعاهدة.

وفي الوقت ذاته، وبسبب التحفظات التي اعتمدها مجلس النواب الأمريكي في القرار المتعلق بالتصديق، سجَّل البرلمان الروسي بدوره في قانون التصديق شـــروط الموافقـــة علـــى المعاهدة.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن معاهدة ستارت الجديدة نتجت عن مبدأ التوافـــق وأن كل أحكامها – أُشدد على عبارة كل أحكامها – وثيقة الترابط فيما بينها. ولا يمكن تنفيذها إلاّ بأخذ جميع ما تتضمنه من المبادئ والأحكام في الاعتبار، بما في ذلك المبادئ والأحكـــام التي ترد في الديباجة. ويعني هذا التأكيد بصفة خاصة على أحكام الديباجة التي تنص علـــى الترابط بين الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والدفاعية والأهمية المتزايدة لهذا الترابط في عملية خفض الأسلحة النووية الاستراتيجية.

كما شُدد هذا القانون على أن روسيا قد تنسحب من المعاهدة إذا قررت الولايات المتحدة بشكل انفرادي أن تطور منظومات دفاعية مضادة للصواريخ تهدد بشكل أساسي الأمن القومي للاتحاد الروسي ووسائله الدفاعية وأن توسع نطاق هذه المنظومات التسلحية ليشمل الأسلحة غير النووية في غياب قرارات ذات صلة من جانب اللجنة الاستشارية الثنائية المُنشأة بموجب المعاهدة.

وقال يوم أمس الرئيس ميدفيديف فيما قال، وهو يتكلم في منتدى دافوس، إنه يجب علينا أن نواصل جهودنا في مجال خفض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية وكذلك في ميدان آخر يرتبط به ارتباطاً وثيقاً، ألا وهو ميدان المنظومات الدفاعية المضادة للصواريخ.

إننا مقتنعون بأن بدء نفاذ المعاهدة الجديدة يوجِد الظروف اللازمة لمواصلة عملية نزع السلاح النووي في سياق أعم. ونأمل أن يعطي هذا الزخم دينامية إيجابية لمؤتمر نزع السلاح وأن نستطيع الاضطلاع بعمل جوهري.

سيدي الرئيس، أود أن أخبركم وزملاءنا الأفاضل بأن وزير الشؤون الخارجية الروسي، السيد سيرجي لافروف، سيتناول الكلمة أمام مؤتمر نزع السلاح في ١ آذار/مارس ليعرض بشكل شامل الموقف الروسي بخصوص الجوانب المختلفة لعملية نزع السلاح وبخصوص حالة مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر سفير الاتحاد الروسي على بيانه، وأعطي الكلمة للوفد الهنغاري الذي سيتحدث باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد إليوبولوس (هنغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الأوروبي. وتنضم إلى هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام (آيسلندا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا) والبلدان المشمولة بعملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشيحها للانضمام (ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا) وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا. وبادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تعازينا الصادقة للوفد الروسي في الخسائر البشرية المأساوية الناجمة عن الاعتداء الإرهابي الذي وقع في موسكو.

وبما أن هذه أول مرة أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم لتوليكم مهمة أول رئيس لدورة عام ٢٠١١ لمؤتمر نزع السلاح. وأود أن أؤكد لكم ولغيركم من رؤساء دورة عام ٢٠١١ دعم الاتحاد الأوروبي الثابت للجهود التي تبذلونها لقيادة أعمال هذه الهيئة ولإخراجها من حالة ركودها التي طال أمدها. وأود بالمناسبة أن أهنئكم لتيسيركم اعتماد جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح لهذه الدورة.

ويشيد الاتحاد الأوروبي كل الإشادة بطريقة عمل هيئة الرئاسة التي تساهم إلى حد كبير في أعمال مؤتمر نزع السلاح، ويعرب عن ارتياحه لتجديد هذا التنسيق الوثيق والمستمر

بين رؤساء الدورات السنوية. ونتمنى بالتالي التوفيق لرؤساء دورة عام ٢٠١١، أي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وشيلي والصين وكندا وكوبا وكولومبيا. وكما كان الشأن في العام الماضي، سندعم جهودكم بشكل مستمر.

يوم أمس، سمعنا مرة أخرى الأمين العام للأمم المتحدة يحث المؤتمر على أن يضطلع دون تأخير بعمل جوهري وأن يعتمد برنامج عمل في أقرب وقت ممكن. إن الاتحاد الأوروبي يدعم ويؤيد هذه الدعوة بشكل كامل. وتقع على جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح مسؤولية الحرص على أن تنهض هذه الهيئة بولايتها.

وفي واقع الأمر، مثّل الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في خريف العام الماضي والرامي إلى تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح واللجنة الأولى شاهداً على الدعوة المتكررة على نطاق واسع جداً إلى الحرص على أن يباشر المؤتمر عمله الجوهري. وعلى المؤتمر أن يستجيب لهذه الدعوة ويتمنى الاتحاد الأوروبي أن تُلبّى بشكل فعال. إن تصميمكم الشخصي، سيدي الرئيس، وكذلك جهود حكومة بلدكم، سيسهمان في هذه العملية مساهمة تكتسي طابع الضرورة مثلما تحظى بالترحيب. ونأمل أن تفضي المشاورات التي أجريتموها خلال فترة ما بين الدورتين إلى اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل في أقرب موعد ممكن وإلى تنفيذه الفوري.

واسمحوا لي أن أذكِّر بأن الاتحاد الأوروبي يعطي الأولوية بوضوح لمسألة البدء الفوري والإتمام السريع لمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية التي تدخل في صناعة الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة النووية المتفجرة، وذلك على أساس الوثيقة CD/1299، المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٥، والولاية الواردة في تلك الوثيقة والمؤكدة لاحقاً في الوثيقة CD/1864. وفي نظر الاتحاد الأوروبي، من المُلحِّ والمهم بدء هذه المفاوضات. وعلى جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أن تدرك أن الشواغل الأمنية الوطنية، وإن كانت مشروعة، ينبغي أن تُعالَج في إطار عملية التفاوض وألاّ تشكل مراعاتها بأي حال من الأحوال شرطاً مسبقاً. ونعتقد كذلك أنه يمكن اتخاذ بعض تدابير بناء الثقة على الفور دون انتظار بدء المفاوضات الرسمية. لذلك، ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تعلن وتنفِّذ الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية التي تدخل في صناعة الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة النووية المتفجرة.

والاتحاد الأوروبي يبقى كذلك على استعداد لخوض مناقشات جوهرية بشأن المسائل الأخرى المدرجة في الوثيقة CD/1864، أي التدابير العملية الممكن اتخاذها للمضي قدماً بشكل منظَّم وبالتدريج في عملية خفض عدد الأسلحة النووية، علماً بأن الهدف النهائي هو إزالتها، ومنها على وجه الخصوص التدابير المتعلقة بالنهج التي ينبغي اتباعها في إطار ما يُحتمَل القيام به في المستقبل من أعمال ذات طابع متعدد الأطراف؛ وجميع المسائل المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء؛ والترتيبات الدولية الفعالة لضمان عدم استعمال أسلحة نووية

أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة لها؛ والمسائل الأخرى المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

لم تتغير أهدافنا وأولوياتنا فيما يتعلق بأعمال مؤتمر نزع السلاح، ولم يفتر التزامنا إزاء المؤتمر باعتباره الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف والدائمة للتفاوض في مجال نزع السلاح. وفي الوقت ذاته، نعلم جيداً أن اعتماد برنامج للعمل سيستلزم جهداً سياسياً دائماً. ولا شك في أن المجتمع الدولي، إذا ظل المؤتمر مشلولاً، سيميل أكثر فأكثر إلى التفكير في حلول أخرى بل، إن اقتضى الأمر ذلك، إلى إيجاد وسائل أخرى للدفع قُدماً بالعملية المتعددة الأطراف للتفاوض من أجل نزع السلاح.

إنه ينبغي استغلال عام ٢٠١١ بشكل فعال لوضع مؤتمر نزع السلاح مجدداً على السكة الصحيحة. فلا يُعقل أن نسمح لأنفسنا بأن نعيش عاماً آخر من المشاورات والمناورات الإجرائية التي لا نهاية لها ولا طائل منها في نهاية المطاف. إن مصداقية المؤتمر ومشروعيته في خطر. ولقد ألحّت اللجنة الأولى على الحاجة الماسة إلى تنشيط أعمال الهيئات المتعددة الأطراف للتفاوض في مجال نزع السلاح، وحثت مؤتمر نزع السلاح على أن يعتمد منذ مطلع عام ٢٠١١ برنامجاً للعمل فيما يتعلق على وجه الخصوص بالبدء الفوري في مفاوضات بشأن مسألة المواد الانشطارية. ونعتقد أن المؤتمر مُلزَم بأن يتجاوب جدياً مع هذه الدعوات قبل أن نقيِّم عملنا في الخريف المقبل.

وفي عام ٢٠١١، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يحافظ على الزخم الذي ولَّدته الجهود الجديدة المبذولة من أجل إقامة عالم أكثر أمنًا للجميع وإقرار السلم والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية، وفقاً للأهداف المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار. وينبغي أن يساهم بشكل أساسي في الجهود العالمية لنزع السلاح وعدم الانتشار. ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً بهذه المهمة، ونتوقع التزاماً مماثلاً من جانب جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح. ولذلك ندعو جميع الوفود المشاركة في أعمال المؤتمر إلى إبداء المرونة اللازمة من جانب كل واحد منا للخروج من المأزق الطويل الأمد الذي نتخبط فيه.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتعاون المتزايد الذي نشأ في العام الماضي بين المجتمع المدني ومؤتمر نزع السلاح، ونأمل أن يكرر المؤتمر هذه العملية في عام ٢٠١١، ما سيتيح للمنظمات غير الحكومية ومعاهد البحث إمكانية المساهمة أكثر في عملنا.

وختاماً، يود الاتحاد الأوروبي أن يذكِّر بأنه يؤيد منذ فترة طويلة فكرة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. ونساند دعوة المجموعة غير الرسمية للدول المراقِبة في المؤتمر، التي تضم ضمن أعضائها بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلى الحرص على أن يُعيَّن في عام ٢٠١١ منسق خاص معني بتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفير إليوبولوس على بيانه الذي ألقاه باسم الاتحاد الأوروبي، وأعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

السيد بوبوف (بيلاروس) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية، التي تمثل الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبلغاريا وبيلاروس ورومانيا وكازاخستان. وأود بادئ ذي بدء أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن تعاطفنا مع الاتحاد الروسي، أحد أعضاء مجموعتنا، للخسائر في الأرواح البشرية البريئة التي تسبب فيها الاعتداء الإرهابي الذي ارتُكِب مؤخراً في أحد مطارات موسكو.

إن مجموعة دول أوروبا الشرقية تهنئكم، سيدي الرئيس، لتوليكم مهامكم كأول رئيس لدورة عام ٢٠١١ لمؤتمر نزع السلاح. وترحب بجهودكم التي أفضت إلى اعتماد جدول الأعمال في الجلسة العامة الأولى. وتشدد على أن مؤتمر نزع السلاح يبقى الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف القادرة على إجراء مفاوضات بشأن المسائل الأساسية المتصلة بنزع السلاح وبالأمن الدولي، وعلى أنه يملك كل الخبرة اللازمة.

وتحيط المجموعة علماً بالعناية التي يوليها للمؤتمر الأمين العام للأمم المتحدة الذي خاطَبه شخصياً يوم أمس. وتعتبر المجموعة ذلك الخطاب متابعة مهمة للاجتماع الرفيع المستوى المعقود في نيويورك في أيلول/سبتمبر الماضي والرامي إلى تنشيط المؤتمر. وتشدد على أنه ينبغي اتخاذ تدابير أخرى مهمة للمتابعة بروح سمتها الانفتاح وبمبادرة من الدول الأعضاء من أجل تعزيز دور المؤتمر وعمله.

وترحب المجموعة كذلك بالتقرير الذي أعده الأمين العام عن الاجتماع الرفيع المستوى والذي نُشر في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ولا سيما دعوته المؤتمر إلى أن يبدأ عمله دون تأخير ويعتمد برنامج عمل على أساس برنامج عمل عام ٢٠٠٩ أو أي مقترح آخر قد يكون قُدِّم لاحقاً خلال دورة عام ٢٠١٠. وقد رددت الجمعية العامة هذا النداء في قرارها ٨٥/٦٥ بشأن تقرير المؤتمر. وتعتقد المجموعة أن هذه المقترحات تشكل دائماً حلاً وسطاً مستداماً وجد متوازن وتشدد على ضرورة اعتماد برنامج عمل بسرعة.

وتساند المجموعة الدعوات إلى تعيين منسق خاص معني بمسألة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح، وتأمل أن يُشرَك المجتمع المدني بقدر أكبر في أعمال هذه الهيئة. وتعتقد أنه يمكننا، بالقيادة الفعالة لرؤساء الدورة، أن نجد مخرجاً للمأزق الذي يشل المؤتمر منذ عشر سنوات، وذلك شريطة وجود موقف مرن ومسؤول لدى جميع الدول الأعضاء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثل بيلاروس على كلمته، وأعطي الكلمة للسفير الجزائري ممثل الجزائر.

السيد الجزائري (الجزائر) (*تكلم بالفرنسية*): سيدي الرئيس، أجدد لكم تهاني الوفد الجزائري بمناسبة توليكم رئاسة المؤتمر. كما نرحب بالخطاب الذي ألقاه علينا الأمين العام للأمم المتحدة يوم أمس، وكذلك بالمناقشة غير الرسمية التي جرت معه عقب ذلك.

كما أود أن أشيد مجدداً بالسفير سيرجي أوردزونيكيدزه، الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام للمؤتمر، نظراً لدوره البارز بيننا. وختاماً، أرحب ترحيباً حاراً بزملائنا الذين وصلوا مؤخراً، وهم سفراء كل من كينيا وزمبابوي وهنغاريا والسويد.

إن الوضع داخل المؤتمر لا يسمح للأسف، - وأكرّر للأسف في هذه السنة أيضاً، بتوقع اعتماد برنامج عمل من شأنه أن يتيح لنا، أخيراً، إمكانية استئناف التفاوض من أجل مواجهة التحديات المختلفة التي تواجه نظام عدم الانتشار ونزع السلاح، وبالتالي، تحقيق السلم والأمن الدوليين. وكما أشار إلى ذلك وزير الشؤون الخارجية الجزائري، السيد مراد مدلسي، خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقِد في أيلول/سبتمبر الماضي في نيويورك، تعتقد الجزائر أنه لا يمكن أن يعزى هذا الركود إلى خلل في المؤتمر. بل إنه يعزى في الواقع إلى عدم وجود الإرادة السياسية لتناول مجمل المسائل المدرجة في جدول أعمال المؤتمر وإلى المحاولات الرامية إلى إضفاء طابع التسلسل الهرمي على القضايا المطروحة في "النقاط العشر" وكذلك إلى عجز الفاعلين المعنيين عن إيجاد حلول إقليمية مناسبة لتحريك الزخم المتعدد الأطراف.

وفي هذا الصدد، وكما أقرت بذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها الحديث العهد ٥٤/٦٥، لا يزال العمل المتعدد الأطراف المبدأ الأساسي للاستجابة للشواغل المطروحة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا السياق، أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين العديدين الذين أكدوا دعمهم لمؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض في مجال نزع السلاح.

إن الأولوية القصوى التي ينبغي أن نهتم بها هي، بطبيعة الحال، إزالة الأسلحة النووية التي لا تزال تشكل خطراً على ذات بقاء البشرية.

وتشجعنا مظاهر حسن النية لإزالة الأسلحة النووية والمبادرات والجهود المتعددة التي تندرج في هذا المسعى. وتُعَد الاتفاقات المعتمدة في إطار مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في أيار/مايو ٢٠١٠، وتصديق الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على معاهدة ستارت، وكذلك عمليات الخفض الأحادي الطرف للأسلحة النووية، ومؤتمر قمة واشنطن للأمن النووي، تطورات جديرة بالثناء.

إن هذه الجهود تستحق المساندة إن أردنا حقاً تخليص البشرية من الخطر النووي. ولا بد من الاعتراف بأن الإنجازات التي تحققت حتى الآن لم تمكّن من إحداث القطيعة مع مفهوم الردع النووي الذي قالت عنه لجنة مجلس الكنائس العالمي في عام ١٩٨٢ أنه "ينبغي

رفضه باعتباره غير مقبول أخلاقياً وغير قادر على صون السلم والأمن على المدى الطويل. وفي الوقت ذاته، يشكل إنتاج الأسلحة النووية ونشرها، وكذلك استعمالها، جريمة ضد الإنسانية".

فعلاً، لا يزال عدد الأسلحة النووية الموجودة مذهلاً. وقد أُعيد تأكيد مذاهب للردع النووي تعود إلى الماضي وصفها عن حق زميلنا من السويد في البيان الذي ألقاه في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بأنها "خطيرة". وأُعلِن تحالف نووي بحت، وهو ما قد يتعارض، وفقاً لتقرير مجلس الأمم المتحدة الاستشاري لمسائل نزع السلاح، الذي صدر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تحت الرمز A/56/400 "مع روح ونص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية". إن مفهوم الردع لا يرد في معاهدة عدم الانتشار. وبإحياء هذا المفهوم الذي عفا عليه الزمن والذي أحدثته المواجهة بين الشرق والغرب، فإننا نترع الشرعية أكثر عن الالتزام بالتخلي عن السلاح النووي الذي يشكل أساس معاهدة عدم الانتشار. ولو كان الأمر كذلك، سنفسح المجال للانتشار النووي بدعوى أن لا أحد يملك حق احتكار الردع. ولكن خلاص البشرية يكمن في عملية الانتقال العكسي من منع الانتشار النووي إلى نهج نزع السلاح النووي.

إن الجزائر تلتزم التزاماً راسخاً بنزع السلاح النووي. فهي تفي بالتزاماتها بمنع الانتشار النووي بموجب معاهدة عدم الانتشار التي لا تزال، في نظرها، حجر زاوية نظام نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية. إن هذه المعاهدة تقوم على واجبات وحقوق تتقاسمها جميع الأطراف الموقِّعة عليها. ويشكل احترام كل أحكامها وتحقيق عالميتها شرطاً أساسياً لمصداقية نظام عدم الانتشار ومشروعيته. ونكرر دعوتنا إلى الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى التصديق عليها.

إننا نتفهم المخاوف التي أبداها البعض بخصوص مخاطر الانتشار النووي. ولكننا نعتقد أنه يمكن إيجاد حلول في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتوضيح أي غموض وإقرار ما يلزم من شفافية في البرامج النووية. ولا يجوز أن يمس منع انتشار الأسلحة النووية بالحق السيادي في الحصول على الطاقة النووية لأغراض سلمية ولا أن يرهن استقلالنا في مجال الطاقة لصالح قلة محتكرة تطبِّق قواعد ومعايير متغيرة الأبعاد.

وفي الوقت الذي يُطلَب فيه منا، نحن الدول التي تخلت عن الخيار النووي، أن نلتزم بالتدابير الجديدة لعدم الانتشار، تواصل قوى نووية معينة برامج تحديث ترساناتها النووية للحفاظ على قدرة ردع نووي يقال إنها "ذات مصداقية". وبإخضاع تحقيق نزع السلاح النووي لشروط معلنة من طرف واحد، فإن هذه القوى ترجئ إلى أمد بعيد هدف المعاهدة الأساسي المتمثل في نزع السلاح النووي. إننا لا يمكن أن نقبل أن تُعتبر مركز الدولة الحائزة للسلاح النووي الذي تعترف به المعاهدة وتحدده في مادتها السادسة حقاً دائماً.

إنه ينبغي أن نتجاوز هذا النمط من اللامساواة بين الدول الحائزة للسلاح النووي والدول غير الحائزة له الذي كان له بعض التبرير إبان فترة الحرب الباردة. فالسياسات التي تسعى إلى تبريره اليوم غير عادلة وخطيرة في نفس الوقت. وكما أوضح جون كلاين في عام ١٩٧٨ في صحيفة "لوموند ديبلوماتيك" في مقال بعنوان "أوجه غموض سياسة عدم الانتشار"، "لا نرى باسم أي معيار أخلاقي دولي تحرم البلدان الغنية غيرها من الحق في ممارسة الخيار النووي ما دامت لم تتخل هي عن الامتيازات التي يمنحها لها السلاح النووي ولم تثبت بتدابير ملموسة لتزع السلاح إرادتها في إقامة السلم العالمي على أسس جديدة".

إن الدول الحائزة للسلاح النووي مطلوب منها بإلحاح أن تُنفِّذ ما تعهدت به من التزامات، ولا سيما التزامها القطعي بالشروع في إزالة ترساناتها النووية بطريقة شفافة، فتفعِّل بذلك المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ويتعلق الأمر هنا بالتزام – أجل بالتزام – أكدت محكمة العدل الدولية وجوده في فتواها الصادرة في تموز/يوليه ١٩٩٦. وينبغي أن تتحمل القوى النووية مسؤوليتها فيما يتعلق بتزع السلاح النووي. غير أن هذه العملية لا يمكن أن تخضع فقط للسياسة على الصعيد الوطني أو الثنائي بل والأحادي الطرف. ولكي تكون هذه العملية فعالة، ينبغي التفاوض بشأنها في إطار متعدد الأطراف. ففي هذا السياق تستمد المعاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية كل جوهرها. وينبغي أن يندرج معيار حظرها ضمن منطق عدم الانتشار وكذلك، وعلى وجه الخصوص ضمن منطقة نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، فمن شأن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن يشكل تطوراً مهماً في نفس الاتجاه.

وفي هذا السياق، يبدو لنا من المفيد أن يولي المؤتمر عناية خاصة لمسألة مذاهب الردع النووي، وبالتالي، مشروعية اللجوء إلى الأسلحة النووية تحديداً.

إن تلويح القوى النووية باستعمال السلاح النووي للحفاظ على مصالح حيوية أو لمواجهة تحديات مفترضة في المطلق يعني بكل بساطة تجاهل أمن غيرها، وباختصار تجاهل الأمن الجماعي. ويعني ذلك تجاهل أننا ٦٥ دولة عضواً لديها برامج أمنية شتى، وتجاهل أن المجتمع الدولي كلفنا بمسؤولية تجاوز برامجنا الأمنية ومصالحنا الخاصة لتحديد أسس أمن جماعي مبدؤه الأساسي الأمن غير المنقوص للجميع.

وإلاَ، فماذا عن دول منطقة الشرق الأوسط التي ستواجه خطراً نووياً حقيقياً مصدره بلد واحد يمتلك، بلا عقاب وفي راحة تامة، مخزوناً هائلاً من الأسلحة النووية، دون أن ينضم إلى معاهدة عدم الانتشار. ورغم دعوات المجتمع الدولي المتواصلة وقرارات مجلس الأمن والقرار المعتمد في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥، فهو لا يزال يرفض التقيد بمعاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآته النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والغريب أن أصحاب القرار في هذا العالم ليس لديهم شيء يقولونه في هذا الشأن.

إن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه المنطقة أمر أساسي لاستقرار دولها، ومن شأنه تعزيز عملية السلام. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية والمجتمع الدولي برمته على التحرك من أجل إناطة هذه المنطقة المضطربة بهذه الصفة. ونتمنى أن يكرِس المؤتمر المزمع عقده في عام ٢٠١٢ لهذا الغرض انطلاق المفاوضات من أجل إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وألا يقع ضحية للمناورات التضليلية. غير أن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية لا يمكن أن تشكل بديلاً لمطالبة بلداننا المشروعة بالحصول على ضمانات أمنية سلبية متعددة الأطراف.

إن الجزائر، على غرار البلدان الأخرى الأعضاء في حركة عدم الانحياز، تطالب بهذه الضمانات الأمنية السلبية. وترى أن الحق في الدفاع المشروع عن النفس لا يجوز التذرع به لتبرير استعمال أسلحة نووية ضد دول لا تملكها. وتستجيب مطالبتنا لحق مشروع في ضمان أمن الدول غير الحائزة للسلاح النووي. ويشكل هذا، فضلاً عن ذلك، عنصراً أساسياً من عناصر نظام عدم الانتشار نفسه. لقد لاحظنا التطور الإيجابي للسياسة الأمريكية في هذا المجال. إننا نود أن نشيد به.

ولكننا نرى أن نظام الإعلانات الانفرادية الحالي لا يستجيب بشكل تام لشواغلنا.

إنه من المهم أن نتمكن من التوصل داخل مؤتمر نزع السلاح إلى صك قانوني دولي ملزم يحظر بشكل واضح وذي مصداقية استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة لها.

إن الفضاء الخارجي فضاء مشترك للبشرية ينبغي الحفاظ عليه واستخدامه حصراً للأغراض السلمية. ونؤيد ما أدلي به في الأيام الأخيرة من بيانات في محفلنا هذا للتذكير بأن مؤتمر نزع السلاح هو الإطار الأمثل لإبرام الصكوك الدولية الكفيلة بتعزيز الإطار المعياري لمنع وتقييد تسليح هذا الإرث المشترك للبشرية.

لقد أسند إلينا المجتمع الدولي مسؤولية التفاوض بشأن صكوك نزع السلاح، ولا سيما السلاح النووي، من أجل ضمان سلم وأمن دوليين حقيقيين. ولهذا الغرض، يجب علينا أن نتحلى بروح من المسؤولية الجماعية على نحو ما ذكّرنا به مرة أخرى الأمين العام للأمم المتحدة مساء أمس. وينبغي أن نسترشد في ذلك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة: التسوية السلمية للخلافات الدولية، وعدم اللجوء إلى التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد سلامة أراضي أي دولة أو ضد استقلالها السياسي.

وفي هذا السياق، يبدي الوفد الجزائري استعداده للمشاركة، مع جميع أعضاء المؤتمر، في أي مبادرة من شأنها أن تمكننا من استئناف أعمالنا بفعالية.

وفي هذا الصدد، لا نزال نعتقد أن المنطق الذي يشكل أساس المقرر الذي نُشر في الوثيقة التي تحمل الرمز CD/1864 والذي اعتُمِد في أيار/مايو ٢٠٠٩ لا غنى عنه لبدء عملية

من المناقشات والمفاوضات. ونوجه شكراً حاراً إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإليكم، سيدي الرئيس، وإلى مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية الموقرة لتقديركم الإيجابي جداً للمبادرة التي اتخذتها الرئاسة الجزائرية لمؤتمر نزع السلاح والتي تكللت باعتماد المقرر الوارد في الوثيقة CD/1864 بتوافق الآراء في أيار/مايو ٢٠٠٩. ووحده النهج القائم على المنطق الذي يشكل أساس هذه المبادرة من شأنه أن يقودنا في نهاية المطاف، كما ذكَّر بذلك الأمين العام للأمم المتحدة يوم أمس، إلى التفاوض بشأن صكوك كفيلة بالاستجابة للشواغل الأمنية لجميع الدول الأعضاء.

وليس المقرر الوارد في الوثيقة CD/1864 منتجاً نهائياً. ولا يتضمن أي ترتيب هرمي للأولويات. إنه نقطة انطلاق لعملية ممتدة زمنياً يعود لنا، وفقاً للقواعد الإجرائية، أمر إيصالها إلى بر الأمان. ويتوقف نجاح هذا النهج طبعاً على عوامل هي، من وجهة نظر مؤتمر نزع السلاح، داخلية وخارجية على حد سواء.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقتبس قول أحد زملائنا السابقين الممتازين الذي لا أزال أُكنّ له أطيب الذكريات والذي يتذكره البعض منكم بالتأكيد، إنه السفير مسعود خان، سلف زميلنا صاحب السعادة زامير أكرم من باكستان. فقد قال في الجلسة الختامية لمؤتمر الاستعراض السادس لاتفاقية الأسلحة البيولوجية "سنطرح النجاح للنقاش ونحاول أن نحدد ماهيته".

ثمة خطر في التلكؤ. وتشويه سمعة المؤتمر، وهي نتيجة شلله، هي في الواقع مسألة تضر ببقائه. لقد سمعنا ذلك يوم أمس، وسمعناه منذ قليل. إن المنطق الكامن وراء المقرر الوارد في الوثيقة CD/1864 مرادف لبقاء المؤتمر. وعندما يتعرض هذا البقاء للتهديد، علينا أن نفكر في إمكانية الدعوة إلى عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة مكرسة لمسألة نزع السلاح.

وختاماً، أود أن أردد ما قاله المتكلمون الذين سبقوني والذين أيدوا مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال مؤتمر نزع السلاح بالطريقة ذاتها المطالَب بها في هيئات الأمم المتحدة الأخرى والتي تمارَس بفعالية، وبخاصة في مجلس حقوق الإنسان.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر سفير الجزائر على مداخلته.

(*واصل الرئيس بالإنكليزية.*)

أعطي الكلمة الآن للسفير سودا ممثل اليابان.

السيد سودا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ مداخلتي بالانضمام إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن التعازي الصادقة للوفد الروسي فيما أوقعه من ضحايا الاعتداء الإرهابي الذي وقع يوم الاثنين الماضي.

واسمحوا لي أن أهنئكم لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح في هذه اللحظة الحاسمة. فلا بد من الاعتراف بأن عام ٢٠١١ يبدأ على وقع صعوبات كبيرة بالنسبة للمؤتمر. غير أنني مقتنع تماماً بأن المؤتمر سوف يؤدي بشكل جيد المهام التي أناطه بها المجتمع الدولي، وذلك بقيادتكم المستنيرة المستمدة من تجربتكم الطويلة والغنية في جنيف. وتأكدوا من دعم وعون وفد بلدي الثابتين لكم في جهودكم من أجل قيادة المؤتمر. وأغتنم هذه الفرصة أيضاً للترحيب بزملائنا الجدد من زمبابوي والسويد وكينيا وهنغاريا. إننا نتطلع إلى العمل معهم في هذا العام الحاسم.

لقد استمعنا مرة أخرى يوم أمس، في بداية هذه الدورة السنوية، باهتمام بالغ إلى مرافعة مؤثرة للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي – مون، الذي دعا مؤتمر نزع السلاح إلى أن يضطلع بدوره كاملاً ويبدأ على الفور مفاوضات بشأن معاهدة متعددة الأطراف لنزع السلاح. كما علمنا أن معاهدة ستارت الجديدة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية أوشك التصديق عليها. غير أنه من المؤسف أن المؤتمر، رغم الاتفاق التاريخي في عام ٢٠٠٩ بشأن برنامج العمل، لم يحرز أي تقدم في العام الماضي. وإزاء التوقعات المرتفعة من المجتمع الدولي، وبخاصة سكان هيروشيما وناغازاكي، سيكون غير مقبول تكرار هذا النمط العقيم.

ويحث وفد بلدي جميع الدول الأعضاء على أن تتحلى بالمرونة باعتماد برنامج عمل على الفور وبمباشرة عمل جوهري. وفي نظر اليابان، يمكن أن يستند برنامج العمل إما إلى الوثيقة CD/1864 التي اعتُمدت في عام ٢٠٠٩ وإما إلى الوثيقة CD/1889 التي قدمتها الرئاسة البرازيلية للمؤتمر في العام الماضي. وإذا لم تسمح لنا خلافاتنا في الرأي بتحريك الوضع رغم كل جهودنا، وجب علينا النظر بروح جديدة في الوسائل الكفيلة بتمكين مؤتمر نزع السلاح من العمل بفعالية وفقاً لنظامه الداخلي دون تعديله.

أولاً، ينص النظام الداخلي على أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يضطلع بأعماله في جلسات عامة وأنه يمكن إثارة أي مسألة متصلة بأعماله. ولكننا حتى إذا لم نستطع التفاهم على إنشاء أفرقة عاملة يظل بإمكاننا أن نباشر عملاً جوهرياً فيما يتعلق ببنود جدول الأعمال في جلسة عامة. وفي هذا العام، ينبغي أن نقوم بعمل معمق فيما يتعلق بكل البنود الرئيسية لجدول الأعمال بالاستفادة على أفضل وجه من الجلسات العامة بتوجيه من رؤساء الدورة. وفي هذا الصدد، أرحب بالمبادرات البنّاءة التي قدمها يوم الثلاثاء الرئيس للدورة السنوية. وتدعم اليابان كلياً مشروع الرئيس الرامي إلى تنظيم مناقشات في إطار جلسات عامة.

ثانياً، علينا ألا ننسى أن النظام الداخلي لا يقتضي وجود برنامج عمل متعلق بإنشاء فريق عامل أو ولاية؛ فهو يشير حصراً إلى أن برنامج العمل ينبغي أن يتضمن جدولاً زمنياً لأنشطة المؤتمر. وبالفعل، كان برنامج العمل لفترة طويلة (حتى مطلع التسعينات من القرن الماضي) يتمثل أساساً في جدول زمني للأنشطة، وكان إنشاء اللجان الخاصة يتقرر بشكل

منفصل. ومما يثير الاهتمام أكثر أن مؤتمر نزع السلاح واصل في عام ١٩٩٦ المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون اعتماد برنامج عمل بينما أنشأ لجنة خاصة معنية بالتفاوض بشأن المعاهدة بمعزل عن برنامج العمل. كما تجدر الإشارة إلى أن الهيئات الفرعية لم تكن خلال تلك السنوات من تاريخ مؤتمر نزع السلاح تُنشأ بانتظام بالتوازي مع اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل وإنما في بعض الأحيان بعد ذلك.

وتظهر كل هذه الأمثلة التاريخية بوضوح أن إجراءات المؤتمر لا تخضع لأي ترتيب تسلسلي محدد وأن النظام الداخلي مرن بما يكفي لتمكيننا من إنجاز عمل مثمر.

إن موقف اليابان من مسألة نزع السلاح النووي عملي وملموس. إننا نعتقد أن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تشكل، بعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الخطوة المقبلة المنطقية والأساسية على حد سواء نحو تحقيق هذا الهدف. ولا يمكنني في الواقع أن أتصور إمكانية إحراز التقدم نحو عالم خال من الأسلحة النووية دون حظر إنتاج المواد الانشطارية التي تدخل في صناعة هذه الأسلحة، والمواد الانشطارية هي التي تشكل صلب الرؤوس النووية نفسه. إن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية إذن لا غنى عنها لنزع السلاح النووي التدريجي ولمنع الانتشار النووي على حد سواء.

إن بدء المفاوضات لا يستبق بأي حال من الأحوال الحكم على نتيجتها، وحتى لو استطعنا صياغة نص معاهدة فريدة، فإن الدول ذات السيادة هي التي ستقرر التوقيع على النص والتصديق عليه. وبمجرد أن تُنجَز هذه المعاهدة، ستشكل أساساً قانونياً لا جدال فيه لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره على غرار معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. لذلك، وتبعاً للنداء الموجَّه في الوثيقة الختامية المعتمدة على إثر مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يبدأ فوراً مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية.

وبموازاة مع المسألة المحددة المتمثلة في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، تعتزم اليابان المشاركة في مناقشات أطول مدى بشأن الشكل الذي يمكن أن يتخذه في المرحلة النهائية لنزع السلاح النووي نظام متعدد الأطراف لنزع السلاح النووي، يوصف في كثير من الأحيان باتفاقية الأسلحة النووية. وبطبيعة الحال، فإنّ توفير الضمانات الأمنية السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء هما المسألتان الأخريان المهمتان اللتان ينبغي أن يهتم بهما مؤتمر نزع السلاح. وستشارك اليابان بالقدر ذاته من النشاط في المناقشات الموضوعية المخصصة لهاتين المسألتين.

وينبغي لنا على الأقل أن نجري هذا العام مناقشات جوهرية بشأن بنود جدول الأعمال خلال جلساتنا العامة التي ستُدعم لاحقاً باجتماعات شتى موازية يشارك فيها خبراء. وعلى أية حال، يجب علينا، ونحن نستهل هذه الدورة السنوية لمؤتمر نزع السلاح، أن نبدأ بالتفكير في العواقب المحتملة لفشل آخر، ولا سيما بالنظر إلى الاجتماع الرفيع المستوى الذي

دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر الماضي. لقد منحتنا الدورة الخامسة والستون للجمعية العامة فرصة أخرى لعام إضافي، ولنا وحدنا يعود أمر اغتنام هذه الفرصة أو تفويتها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر سفير اليابان على كلمته، وأعطي الكلمة للسفيرة هيغي من نيوزيلندا.

السيدة هيغي (نيوزيلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم لتوليكم منصب الرئاسة وللجدية التي تبدونها في ممارسة مسؤولياتكم. لقد حظيت الجهود والطاقة التي بذلتموها أنتم ومعاونوكم للتشاور مع كل واحد منا بكثير من التقدير. إن فترة الرئاسة الأولى للدورة السنوية لمؤتمر نزع السلاح تتطلب دائماً كثيراً من الجهد، ولكني أعتقد أن الأمر كذلك بصفة خاصة هذا العام. وأنا أقول هذا لأن مستقبل هذه الهيئة يبدو في خطر أكثر من أي وقت مضى.

إن أعضاء مؤتمر نزع السلاح غير راضين بصفة خاصة على الركود المزمن في عمل هذه الهيئة. وبشكل أعم، فإن هذا الشلل مصدر قلق، كما خلص إلى ذلك الاجتماع الرفيع المستوى الذي دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر الماضي وكما قال الأمين العام نفسه في كلمته إلى المؤتمر يوم أمس. إن الوضع الحالي لا يمكن تبريره. وتأكدوا من الدعم الكامل لوفد بلدي في الجهود التي تبذلونها من أجل تركيز اهتمام المؤتمر على بنود جدول أعماله ومواصلة مشاوراتكم بشأن إنشاء الهيئات الفرعية ووضع ولاياتها.

وفي نظر الوفد النيوزيلندي، تستحق مسألة مضمون برنامج العمل أن تُوضَّح من منظور الفقرة ٦ من المقرر الوارد في الوثيقة CD/1036، الذي اعتمده المؤتمر في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٠. وقد نص هذا المقرر، الذي يتعلق بمسألة "تعزيز وكفاءة أداء" المؤتمر، على إنشاء آلية مبسطة وعقلانية حرصاً على ألا يكون برنامج العمل شيئاً عدا ما يعنيه تعريفه الحرفي، أي برنامج بسيط أو جدول زمني بسيط، وألا يكون قَطعاً ولاية شاملة. وقد أفضى "المقرر CD/1036" إلى القاعدة الحالية فيما يتعلق ببرنامج العمل (المادة ٢٨ من النظام الداخلي) التي تركز على تنظيم العمل أكثر من التركيز على الولايات. فمسألة الولايات من مسؤوليات الهيئات الفرعية التي قد يحتاج المؤتمر إلى اتخاذ قرار بإنشائها.

ويرى وفد بلدي أنه من قبيل العقم الزج بعمل المؤتمر في حلقة معقدة من الإجراءات بالتعامل مع برنامج العمل كما لو كان الأمر يتعلق بصك يضع أسس الولاية السامية لمؤتمر نزع السلاح. وتفضل نيوزيلندا أن نعبئ طاقاتنا لتناول المسائل الجوهرية، وبخاصة لإثبات أن مؤتمر نزع السلاح يستجيب لتوقعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومن باب أولى، توقعات المجتمع الدولي، وذلك بوصفه هيئة قادرة على التفاوض الموضوعي وليس الإجرائي.

إن الرئيس ليس بطبيعة الحال المسؤول الوحيد عن إعادة وضع مؤتمر نزع السلاح على المسار الصحيح وجعله يجري مفاوضات موضوعية. فجميع الأعضاء يتقاسمون هذه المسؤولية، سواء تجلت في إبداء المرونة اللازمة لتحديد ولاية أو عدة ولايات لفريق تفاوضي أو عدة أفرقة تفاوضية أو في السعي إلى إجراء مناقشة بناءة في جلسة عامة وفقاً للنظام الداخلي. وبخصوص هذه القضية أيضاً، يعرب وفد بلدي عن استعداده للمساهمة بشكل كامل وبروح من المرونة في أي من هاتين العمليتين، بل في كلتيهما في نفس الوقت.

ونرحب بالاقتراحات البناءة التي قدمها الأمين العام، السيد بان كي - مون، يوم أمس في خطابه. ويسعدنا أن نرى المجلس الاستشاري لشؤون نزع السلاح يعالج المسائل التي أثيرت خلال الاجتماع الرفيع المستوى، وبخاصة فكرة إنشاء فريق من الشخصيات الرفيعة المستوى. كما نأمل أن يحظى الاقتراح الذي قدمه الأمين العام يوم أمس بإطلاق عملية غير رسمية بشأن المواد الانشطارية بمتابعة ملائمة.

ويقلقنا على وجه الخصوص التقليل من شأن المساهمة التي يمكن أن تقدمها لقضية نزع السلاح النووي معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونأمل أن يساهم الاقتراح الذي قدمه الأمين العام يوم أمس، وغير ذلك من الوقائع الجديدة من قبيل المشاركة المقبلة للمجلس الاستشاري، في إحداث التغييرات التي يبدو لنا من الضروري إدخالها في مؤتمر نزع السلاح. إن عجز هذه الهيئة المستمر عن المعالجة الجوهرية لمسألة المواد الانشطارية والمسائل الأخرى الرئيسية المدرجة على جدول أعمالها ليس فحسب هدراً للموارد في هذا الظرف المتسم بالأزمة المالية والاحتياجات الاقتصادية المتضاربة؛ بل إنه يضر أيضاً وعلى وجه الخصوص بمصالح البلدان الصغيرة التي يعتمد أمنها الوطني، على غرار بلدي، على الحلول المتعددة الأطراف، وبخاصة فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار والحد من التسلح.

في أي حالة تتعرض فيها المصالح الأمنية لأطراف كثيرة للخطر بسبب مخططات البعض، لا مناص من أن يُطرَح مستقبل هذه الهيئة للنقاش وأن تُدرَس وسائل أخرى لتسوية المسائل الأساسية المتصلة بالأمن الدولي. إننا نكِن بالتأكيد أكبر قدر من الاحترام لمؤتمر نزع السلاح الذي استطاع، رغم كل شيء، أن يتغلب على خلافات سياسية عميقة في الماضي، ولكن الوفود لا تملك إلا أن تقيِّم ليس فقط جدوى الموارد التي تخصصها الأمم المتحدة لهذه الهيئة، بل كذلك البحث عن نهج جديدة لتعددية الأطراف.

لقد طرح الاجتماع الرفيع المستوى الذي دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ للنقاش مسألة مستقبل مؤتمر نزع السلاح. ويرى وفد بلدي أن أحد الجوانب الأساسية لإجراءات متابعة هذا الحدث سيكون كيف سيستطيع المؤتمر تقديم تقرير واضح وشفاف إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين عن وضعه الخاص. فلم يعد من الممكن إبلاغ الجمعية العامة بالطريقة الغامضة والجوفاء التي شكلت سمة من سمات الماضي، وذلك بالنظر إلى دواعي القلق التي أُعرب عنها خلال الاجتماع الرفيع المستوى

والدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. وكما قال لنا يوم أمس السيد بان كي – مـــون، الأمين العام للأمم المتحدة، علينا ألا نجعل صمتنا المدوي لسان حالنا.

والأمل العارم الذي يساور وفد بلدي الآن هو أن تتمكن هذه الهيئة، بفضل العمل التحضيري الذي أنجزتموه، سيدي الرئيس، وبفضل شجاعتكم وإقدامكم المثاليَّين، من كـــسر الجمود وبدء عهد جديد، عهد مفاوضات يمكن خلالها أخذ الاعتبارات الأمنية لكل عـــضو من الأعضاء في الحسبان، وهذه حالة جديدة قد تنعكس في التقرير الذي سيقدمه مؤتمر نزع السلاح في نهاية دورته السنوية الحالية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر سفيرة نيوزيلندا على كلمتها وأعطـــي الكلمـــة للسفير حنّان ممثل بنغلاديش.

السيد حنّان (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب، باسم حكومة بنغلاديش، عن حزني البالغ وتعازيي الصادقة لزملائنا الـــروس عقب الخسائر البشرية المأساوية التي تسبب فيها الاعتداء الإرهابي الذي وقـــع مـــؤخراً في موسكو.

وأود أيضاً أن أنضم إلى زملائي الآخرين وأهنئكم بحرارة لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. إننا مقتنعون بأن حكمتكم ومهاراتكم الدبلوماسية وخبرتكم ستساعدنا في إنجـــاز عمل المؤتمر بسلاسة وبشكل مثمر. وتأكدوا من دعم وعون وفد بلدي الثـــابتين لكـــم في النهوض بمسؤولياتكم. وأود كذلك أن أرحب بزملائنا الجدد في مؤتمر نزع السلاح.

وأود أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة على الكلمة التي ألقاها يوم أمس أمام هذه الهيئة. فقد أفعمنا الاهتمام والعناية اللذان يوليهما للمؤتمر بالحماس. كمـــا أود أن أشـــكر مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون مكتب تحديد الأسلحة والتحقق والامتثال، السيدة غوتمولر، على البيان الشامل للغاية الذي ألقته هذا اليوم. ونحن متفائلون جداً بالالتزام المتجدد للولايات المتحدة.

ويشيد وفد بنغلاديش بالجهود التي بذلتموها خلال فترة ما بين الدورتين للتواصـــل مع جميع الأطراف من خلال مشاورات غير رسمية ترمي إلى إيجاد حلول مقبولـــة لإخـــراج مؤتمر نزع السلاح من مأزقه الحالي. ويحدونا أمل كبير في أن يستأنف مؤتمر نزع الـــسلاح على الفور عمله الجوهري. كما نأمل أن يوجد ما يكفي من الإرادة السياسية والمرونة وروح التوافق لبلوغ هذا الهدف.

وتولي بنغلاديش أهمية كبرى لمسألة نزع السلاح العام والكامل. ويرد هذا الالتـــزام في دستورنا؛ ونحن مقتنعون بأن الأسلحة لا تدخل ضمن مكونات الحل الذي نسعى إليه لبناء عالم ينعم بالأمن والسلام. كما نعتقد أن الاختلافات في وجهات النظر بشأن المسألة النووية ليست غريبة عن التغيرات التي ينبغي أن نواجهها اليوم، أي تغير المناخ والإرهـــاب ونقـــص

الغذاء والمياه والطاقة وأوجه التفاوت الاقتصادي المتزايدة في جميع أرجاء العالم. ولذلك نؤيد بحزم، من حيث المبدأ، كل مبادرات الحد من التسلح ونزع السلاح الرامية إلى تحقيق هدفنا الأسمى المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

وعلى غرار أعضاء المؤتمر الآخرين، جعلت بنغلاديش مسألة نزع السلاح النووي أولوية مطلقة. ونعتقد أنه، ما لم يتخلص العالم من الأسلحة النووية، سيكون للدول غير الحائزة لها الحق المشروع في أن تتلقى من الدول الحائزة لها ضمانات أمنية. ونحث بالتالي مؤتمر نزع السلاح على أن يتفاوض دون تأخير في صك عالمي وغير مشروط وملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية السلبية. وتؤيد بنغلاديش فكرة بدء مفاوضات بشأن معاهدة شاملة وخالية من التمييز ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق بفعالية على نطاق دولي من تنفيذها، تحظر إنتاج المواد الانشطارية التي تدخل في صناعة الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة النووية المتفجرة. وتدعم بنغلاديش، التي ترى أيضاً أن الفضاء الخارجي إرث مشترك للبشرية، كل الجهود الدولية الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

كما ترى بنغلاديش أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يكون أكثر تقبلاً للأصوات التي تتعالى في جميع أرجاء العالم لصالح نزع السلاح، حيث يمكنه بالتالي أن يفسح مجالاً أكبر للمجتمع المدني وأن يشركه في العمل من أجل تحقيق السلم والتنمية. ويمكن للمجتمع المدني أن يسهم بوجهات نظر وأفكار جديدة من شأنها إثراء أعمال المؤتمر.

لقد أفرز الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقِد في نيويورك مبادئ توجيهية وتوصيات مهمة ترمي إلى تمكين الدول الأعضاء والمراقِبة من إنهاء حالة الركود الراهنة في مؤتمر نزع السلاح. كما اقترح الأمين العام للأمم المتحدة بعض التدابير الرامية إلى توسيع نطاق مؤتمر القمة الذي عُقد في العام الماضي. ولدينا قناعة راسخة بأن تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية والمقترحات والتوصيات سيبعث روح الحيوية في المؤتمر وسيمكِّنه من استئناف عمله. ولكن علينا، نحن أعضاء المؤتمر، تقع في نهاية المطاف مسؤولية التوصل إلى اتفاق لاستئناف عملنا الجوهري. ومنذ عام ونيّف، تسلمت بنغلاديش الرئاسة الأولى لدورة عام ٢٠١٠ لمؤتمر نزع السلاح، وكان الأمل حينها يحدوا الجميع في أن يستأنف المؤتمر أخيراً عمله الجوهري بعد سنوات من الشلل. غير أن هذا الأمل تلاشى خلال العام رغم الجهود الدؤوبة التي بذلتها الرئاسات المتعاقبة. ولكن الأحداث التي حصلت مؤخراً في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وإن حصلت خارج نطاق المؤتمر، وخاصة منها إبرام معاهدة ستارت جديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والتصديق عليها ونتائج مؤتمر واشنطن للأمن النووي ومؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ والاجتماع الرفيع المستوى الرامي إلى تنشيط مؤتمر نزع السلاح، تبعث على التفاؤل.

إننا نأمل أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح هذا العام من تجاوز حالة الركود ويباشر عمله الجوهري. ولهذا الغرض، يُسعد بنغلاديش أن تعمل بحسن نية مع جميع الوفود. ونأمل

أن تمكّنوا المؤتمر، بصفتكم أول رئيس للدورة السنوية، من بدء عمله بطريقة منسجمة ومنتظمة لتيسير ظهور توافق الآراء الذي نحتاج إليه لتحقيق هدفنا. وختاماً، سيدي الرئيس، يتمنى لكم وفد بلدي كل التوفيق في جهودكم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر سفير بنغلاديش على كلمته. عندما كان السفير حنّان يرأس المؤتمر منذ سنة، التقيت به بصفة شخصية عدة مرات لالتماس نصائحه والاستفادة من خبرته، وأشكره على كل ما أفادني به.

لقد وصلنا إلى نهاية قائمة المتكلمين. فهل يود وفد آخر تناول الكلمة؟ أعطي الكلمة لممثل أستراليا.

السيد ويلسون (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن تعازينا لوفد روسيا وحكومتها وشعبها عقب الحادث المرعب الذي وقع يوم الاثنين. أظن أننا جميعاً نعبر في وقت ما من حياتنا المطارات، ما يدفعنا إلى التفكير في الطابع الخاص لهذا الحادث. واسمحوا لي أيضاً أن أنقل اعتذار السفير بيتر وولكوت الذي تعذّر عليه الحضور هذا اليوم ليتلو عليكم هذا البيان، وذلك بسبب الاستعراض الدوري الشامل لأستراليا الذي يجري هذا اليوم في مجلس حقوق الإنسان.

وبما أن هذه أول مرة تتناول فيها أستراليا الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أشكركم على روح الانفتاح والتعاون والشفافية التي أظهرتموها تجاه أعضاء المؤتمر خلال التحضيرات النشيطة للغاية التي قمتم بها. كما أود أن أشيد بالجهود التي تبذلونها حالياً من أجل الترويج لاعتماد برنامج عمل وتنفيذه بسرعة.

لقد توليتم هذا المنصب البارز في لحظة حاسمة من تاريخ المؤتمر. ففي أيلول/سبتمبر الماضي، دعوتم أنتم ومعكم الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، إلى اجتماع رفيع المستوى توخى تنشيط عمل المؤتمر. وخلال ذلك الاجتماع، أعربت أستراليا وبلدان أخرى عن رغبتها القوية في أن ترى مؤتمر نزع السلاح يستأنف عمله. وتتمنى أستراليا بصدق أن ينفِّذ المؤتمر برنامج عمل يشمل التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية المرنة التي ترد فيها. وعلى غرار كثير من الوفود الأخرى في المؤتمر، تعتبر أستراليا الوثيقة CD/1864، التي اعتُمدت بتوافق الآراء إبان الرئاسة الجزائرية للمؤتمر، المعيار المثالي لأعمال هذه الهيئة. ونعترف أيضاً بقيمة الوثيقة CD/1889 التي اقترحتها الرئاسة البرازيلية للمؤتمر. وتدرك أستراليا أنه لا يوجد حتى الآن توافق في الآراء في المؤتمر بخصوص مسألة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ولكن عدم وجود توافق في الآراء لا ينفي رؤيتنا لمعاهدة من هذا القبيل ولا يقلل من شأن حضور جميع من يشاطروننا رأينا.

وفي نظر أستراليا، من غير الوارد أن يُحرَز تقدم مستدام في إزالة الأسلحة النووية دون حظر إنتاج المواد الانشطارية التي تدخل في صناعة تلك الأسلحة وغيرها من الأجهزة

النووية المتفجرة، وفي المقام الأول، في ظل عدم بدء نفاذ معاهدة من هذا القبيل. وخلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي دعا إليه الأمين العام، أشار السيد رود، وزير الشؤون الخارجية الأسترالي، إلى أن الوقت قد حان للتفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويمكن لجميع الدول التي لا يسمح لها وضعها بقبول المعاهدة ألاّ تشارك في المفاوضات أو تؤيد نتيجتها النهائية، ولكن ينبغي ألاّ تمنع غيرها من إجراء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح.

إن أستراليا لا تزال على استعداد للمشاركة في الأعمال الجوهرية البناءة بشأن جميع المسائل الأساسية المعروضة على مؤتمر نزع السلاح. وتوجد ضمن هذه المسائل التدابير العملية والملموسة الرامية إلى وضع ضمانات أمنية سلبية فعالة وإلى خفض الأسلحة النووية بل وإزالتها. ونعلم جيداً أنه ينبغي، لإحراز التقدم بشكل فعال فيما يتعلق بهذه المسائل، أن تتضافر جهود متعددة الأطراف وإقليمية وثنائية وانفرادية لها منفعة متبادلة. والحالة هذه، تولي أستراليا أهمية خاصة لضرورة الحفاظ على الزخم الذي ولّده نجاح مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. ويكمن كنه مبادرة منع الانتشار ونزع السلاح التي تروِّج لها أستراليا واليابان ومعهما عدد من البلدان الأخرى من جميع المناطق في ضرورة تعزيز التنفيذ الفعال للتدابير التي اعتُمدت بتوافق الآراء خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، وذلك بغرض الدفع قدماً بعملية نزع السلاح النووي وتعزيز نظام عدم الانتشار. وتأمل أستراليا أن تكون هذه المبادرة ابتكارية وأن تفضي إلى مقترحات، ولديها قناعة راسخة بأن جميع البلدان يجب عليها أن تتعاون في هذا المسعى. وختاماً، وفيما يتعلق بالمسائل الأساسية، ستكشف أستراليا قريباً عن سياستها الوطنية الأولى في مجال الفضاء. وفي هذا السياق، تتطلع إلى التعاون بشكل أوثق في المسائل المتصلة بالأمن في الفضاء.

وتشيد أستراليا بالتقييم الصريح لوضع المؤتمر الذي قدمه يوم أمس الأمين العام للأمم المتحدة الذي حثنا فضلاً عن ذلك على استكشاف أفضل سبيل للدفع قدماً بالأعمال الكفيلة بتعزيز أهدافه. وكما سبق أن قلتُ، تعير أستراليا أهمية خاصة لضرورة الحفاظ على الزخم الذي ولّده نجاح مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١١، لدينا الفرصة لتعزيز الجهود المتعددة الأطراف لنزع السلاح. ويجب علينا أن نغتنم هذه الفرصة بحسن نية وبكل شفافية وبروح من الانفتاح وبطريقة ابتكارية.

وتأكدوا، سيدي الرئيس، من دعم وتعاون الوفد الأسترالي الثابتين لكم وللرؤساء الستة لدورة هذا العام كذلك. إننا سوف نعمل مع جميع الدول الأعضاء من أجل تمكين مؤتمر نزع السلاح من استئناف عمله المهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثل أستراليا على كلمته. وكل تمنياتنا لأستراليا بالتوفيق في عملية الاستعراض الدوري الشامل. هل يود وفد آخر تناول الكلمة الآن؟ إن ليس الأمر كذلك، سأعطي الكلمة لنائب الأمين العام للمؤتمر.

السيد ساريفا (نائب الأمين العام للمؤتمر) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، اسمحوا لي فقط أن ألفت انتباه ممثلي الوفود إلى وثيقة عُممت في القاعة، وهي الوثيقة

CD/INF.60. ويتعلق الأمر بمذكرة إعلامية موجهة إلى الأعضاء والمراقبين على حد سواء تتضمن معلومات بشأن مسائل عملية ولوجستية من قبيل قوائم المتكلمين والتمثيل والاعتماد وإجراءات التسجيل. وقيل لي إن هذه الوثيقة ليست بين أيديكم، ولكن تم إيداعها في صناديقكم البريدية. إن هذه المذكرة الإعلامية ستكون مفيدة لكم، وندعوكم إلى الاطلاع عليها وإلى إبلاغ الأمانة في المستقبل إن كانت ثمة معلومات أخرى ترغبون في أن ترد في نسخ هذه المذكرة الإعلامية السنوية التي ستصدر في المستقبل. ويمكننا، عند الاقتضاء، نشر نسخة منقحة من هذه المذكرة للاستجابة على أفضل نحو لتطلعات المؤتمر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هذا يعيد إلى ذاكرتي "حرباً شخصية" خُضتُها، ألا وهي حرب الورق في الأمم المتحدة. أملي أن يُعمم هذا النوع من الوثائق عبر البريد الإلكتروني. أعرف جيداً أن الناس يحبون أن يجدوها في صناديقكم البريدية، ولكنني أعتقد أننا ينبغي أن نتحلّى بروح المسؤولية الإيكولوجية.

السيد ساريفا (نائب الأمين العام للمؤتمر) (*تكلم بالإنكليزية*): ستتصل الأمانة قريباً جداً بالوفود لمعرفة ما إذا كان من الممكن اعتماد وسيلة الاتصال الإلكترونية، سواء مع الأعضاء أو مع المراقبين. فكما تعلمون، نتواصل في الوقت الراهن كثيراً عن طريق الفاكس. وقد أبلغت بعض الوفود الأمانة بأنها ترغب في الانتقال إلى التواصل عبر البريد الإلكتروني، وسنتصل بكم جميعاً عما قريب لمعرفة وسائلكم المفضلة. وعلى أية حال، فالفاكس وسيلة في طريق الانقراض، وعلينا أن نفكر في اعتماد وسيلة اتصال إلكترونية كلياً.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بهذا ينتهي عملنا لهذا اليوم. وستُعقَد جلسة المؤتمر العامة المقبلة في الأول من شباط/فبراير، على الساعة العاشرة صباحاً.

تعرفون أنني اقترحتُ، عندما كنا نتكلم عن المسائل الأساسية الأربع، أن نكرس جلسة يوم الثلاثاء المقبل لمسألة نزع السلاح النووي، ولكن لكل دولة أن تختار الموضوع الذي ترغب في تناوله والكيفية التي تنوي أن تستغل بها الجلسة العامة.

وأذكركم أيضاً بأننا عممنا، يوم الثلاثاء الماضي على ما أظن، ورقة هي تذكير بعرض سيقدمه عقب الجلسة العامة ليوم الثلاثاء القادم المترجمون الشفويون، الذين يسندوننا بكثير من الصبر وربما يعرفوننا أفضل مما نعرف أنفسنا بما أنهم يترجمون ما نقوله لكم في الجلسات العامة. سيقدمون عرضاً وجيزاً تتلوه حصة زمنية للأسئلة والأجوبة ولمعلومات متنوعة. وسيمكنكم بالتالي أن تلتقوا شخصياً بالمترجمين الشفويين وأن تتبادلوا الآراء معهم. وأرجو أن تحضروا جميعاً تلك الجلسة الإعلامية.

ورُفِعت الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.